

الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم
الأحوال الشخصية في مواجهة العنف الأسري
(دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم
الأحوال الشخصية التابعة لوزارة العدل بالمملكة العربية السعودية)

إعداد

علي يحيى ال مسعود

الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية في
مواجهة العنف الأسري

مستخلص الدراسة

تبحث الدراسة عن الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية في مواجهة العنف الأسري، ولها عدة أهداف وتساؤلات تتمثل في ماهي الاحتياجات المهارية التي يجب إن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع ظاهرة العنف الأسري بمحاكم الأحوال الشخصية، وماهي المعارف التي يجب إن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع ظاهرة العنف الأسري بمحاكم الأحوال الشخصية، وماهي اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية في التعامل مع المعنفين أسريا، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات من أهمها إن الأخصائيين يرون أهمية التدريب على عدد من المهارات المهنية التي ذكرت في نتائج الدراسة كذلك التعرف على المعارف التي تخص ظاهرة العنف الأسري وهناك احتياج لتطوير أدائهم فيما يخص النظريات الاجتماعية والمداخل العلاجية وكان تقبلهم للعمل مع حالات العنف الأسري في محاكم الأحوال الشخصية برغبة منهم واستعداد حسب نتائج الدراسة . واستخلص الباحث عدد من التوصيات من أهمها تكثيف الدورات التدريبية في مجال المهارات والمعارف للأخصائيين الاجتماعيين وفتح المجال لطلاب الدراسات العليا في المشاركة في هذا التدريب واستخدام وسائل التقنية الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة في دعم الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين في محاكم الأحوال الشخصية.

Extract study

THE study examines all the training needs of social workers employed courts of personal status in the face of domestic violence , and it has several objectives and questions about what are the needs of skill that must be mastered by the social worker in dealing with the phenomenon of domestic violence courts, personal status and what is the knowledge that must be mastered by specialist social in dealing with the phenomenon of domestic violence courts, personal status and what are the trends of social workers working in the personal status courts dealing with abused a family and try to reach the proposed training program to improve the performance of specialists in dealing with cases of domestic violence in the courts.

The study found several findings and recommendations of the most important that specialists see the importance of training on a number of professional skill which reported the results of the study as well as to identify the knowledge concerning the phenomenon of domestic violence and there is a need to develop their performance with regard to social theories and entrances therapeutic and was acceptance to work with domestic violence cases in personal status courts desire and willingness of them according to the results of the study.

And concluded the researcher a number of recommendations from the most important to intensify training courses in the field of skills and knowledge for social workers and open the way for graduate students to participate in this training and the use of modern technology and contemporary technology in support of training courses for social workers in the personal status courts

مقدمة:

إن ظاهرة العنف الأسري Domestic Violence هي ظاهرة اجتماعية يمكن القول إنها استفحلت كنتيجة حتمية لطبيعة الحياة العصرية وما صاحبها من تحولات وتغيرات عديدة في كافة المجالات مما أظهر العديد من المشاكل الاجتماعية والأسرية التي لم تكن موجودة من قبل في المجتمعات التقليدية التي تتسم بالبساطة.

ويمكن أن تكون ظاهرة العنف الأسري من بين تلك الظواهر الاجتماعية السلبية التي اجتاحت المجتمع، بسبب انتقاله من نمط تقليدي بسيط إلى آخر حضاري متطور (الشهراني، ٢٠٠٨م).

ومن هنا فقد أخذت ظاهرة العنف الأسري تحتل حيزاً كبيراً من اهتمام المختصين بالمجال التربوي والاجتماعي والأسري بسبب تناميها وزيادة نسبة تواجدها ، مما جعل من محاكم الأحوال الشخصية بالمملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة أن تسلط الضوء على القضايا الأسرية ومنها ظاهرة العنف الأسري لأهمية هذه الظاهرة من حيث مواجهتها في هذه المحاكم .

وتعد مكاتب الخدمة الاجتماعية بمحاكم الأحوال الشخصية إحدى الجهات الرسمية بالمملكة العربية السعودية والتي يتم من خلالها تلقي البلاغات عن ظاهرة العنف الأسري ليتم من خلالها مواجهة هذه الظاهرة والحد من تزايدها .

ومهنة الخدمة الاجتماعية في ظل ما يتعرض له المجتمع من متغيرات معاصرة ،تسعى إلى الأخذ بأساليب التحديث وذلك للوصول إلى الجودة العالية في نوعية الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين، وهذا ما يشير إليه بالإعداد المهني المستمر للأخصائي الاجتماعي لتزويده بكل ما هو جديد عن طريق اللقاءات ،أو النشرات الدورية ،أو الدورات التدريبية ،حتى يستطيع إن يساير هذه التطورات المعاصرة ويرتفع بمستوى الممارسة المهنية محققاً أفضل أهداف المهنة كما تتطلبها طبيعة العمل في مجالات الممارسة المختلفة (أبو المعاطي، ١٩٩٨م، ص٣٠٣).

ومن هذا المنطلق فانه لا بد من إسهام الخدمة الاجتماعية من خلال الأخصائيين الاجتماعيين في المحاكم من خلال الطرق المختلفة في الحد من ظاهرة العنف الأسري .

مشكلة الدراسة:

من القضايا المستحدثة التي بدأت تطفو على السطح وتناقش في جميع القنوات قضية العنف الأسري حيث يشكل خطورة على الفرد والمجتمع والأسرة كما ذكر التقرير الأول لجمعية الدفاع عن حقوق المرأة السعودية إن (٣٧٢) حالة عنف اسري أنهتها لجنة الحماية

الاجتماعية بمدينة الطائف عام (٢٠٠٩م)، أما بالنسبة للدراسات النوعية وهي الأكثر انتشاراً فلم تنطرق إلى الحجم الإجمالي للظاهرة في هذه الدولة أو تلك، إنما أولت اهتمامها بظروف العنف الأسري، وخصائص الفاعلين، والضحايا وغير ذلك من الاعتبارات، ومن ذلك دراسة (أبو عسكر، ٢٠٠٣م) التي شملت، (٤٢٤)، امرأة في تونس، وكذلك الحال في دراسة (اليوسف، ٢٠٠٥م)، في المملكة العربية السعودية.

إن مشكلة العنف الأسري تتطلب بالضرورة تدخل مهني متخصص يمارس عمله بطريقة مهنية، وإيماناً بأهمية الأسرة والحرص على تماسكها فعلت المملكة العربية السعودية محاكم تعنى بقضايا الأسرة من عنف ونفقه وغيرها من القضايا وذلك بعد توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في شهر مايو من عام (٢٠٠٦م) لوزارة العدل بإنشاء محاكم تعنى بمشاكل الأسرة، وذلك بعد ازدياد المشاكل الأسرية التي أدت بدورها ازدياد عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم الشرعية في المملكة العربية السعودية. (الجوهرة آل سعود، ٢٠١١م، ص ١٥٤)

ومن هنا أراد الباحث في ضوء ازدياد ظاهرة العنف الأسري والحاجة إلى نمط معين من الأداء المهني يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون داخل المحاكم العامة ومحاكم الأحوال الشخصية الوصول إلى أهم المهارات والمعارف التي يحتاج إليها الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية وكذلك التعرف على اتجاهاتهم نحو العمل بتلك المحاكم. وبناء على ما تقدم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في "الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية في مواجهة ظاهرة العنف الأسري".

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

١- تسعى هذه الدراسة إلى لفت أنظار الباحثين والمهتمين بعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية لإجراء المزيد من الدراسات حول موضوع الدراسة.

٢- قد تسهم هذه الدراسة في الإثراء المعرفي لمهارات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية .

الأهمية التطبيقية:

١- المساهمة في وضع توصيات واليات للتخفيف من ظاهرة العنف الأسري.

٢- الاستفادة من نتائج هذه الدراسة التي توصلت إليها في تطوير مهارات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمحاكم.

أهداف الدراسة:

- 1- تحديد الاحتياجات المعرفية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية في مواجهة العنف الأسري.
- 2- التعرف على اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين نحو العمل مع حالات العنف الأسري في محاكم الأحوال الشخصية.

تساؤلات الدراسة:

- 1- ما هي المهارات التي يجب أن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري؟
- 2- ما هي المعارف التي يجب أن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري؟
- 3- ما هي اتجاهات الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري في محاكم الأحوال الشخصية؟

مفاهيم الدراسة:

- 1- مفهوم الحاجة: يعرف قاموس ويبستر (Webster) الحاجة على أنها ضرورة أو حالة من الافتقار أو الإحساس بوجود نقص في شيء ما مرغوب فيه وبالتالي حاله تتطلب الإشباع (أنيس، ١٩٧٢م، ص ٢٧٧).
 - 2- مفهوم التدريب: إعداد الشخص للاستخدام أو الترقى في أي فرع من فروع النشاط ومساعدته في الإفادة من قدراته حتى يتحقق لنفسه وللمجتمع أكثر ما يمكن من مزايا (زكي، ١٩٨٧م، ص ٢٦٢).
 - 3- مفهوم الاحتياجات التدريبية: يعرف (المغربي، ٢٠٠٩) الاحتياجات التدريبية بأنها مجموعة التغيرات والتحسينات المطلوب إحداثها في معلومات ومهارات واتجاهات العاملين بقصد التغلب على المشكلات التي تعترض سير العمل وتحول دون تحقيق أهداف المنظمة من ناحية ومسايرة متطلبات التقدم وتحقيق التنمية على المدى الاستراتيجي للمنظمة من ناحية.
- ويمكن تعريف الاحتياجات التدريبية في إطار الدراسة الحالية فيما يلي: هي تلك المعارف والمهارات التي يحتاجها الأخصائيون الاجتماعيون العاملون في محاكم الأحوال الشخصية لمواجهة قضية العنف الأسري بالإضافة إلى اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع حالات العنف الأسري بهذه المحاكم.

٤- مفهوم العنف الأسري: يقصد بالعنف الأسري بشكل عام " هو كل أنواع السلوك المتسم بالطابع العدوانى ،بوجهه احد أفراد الأسرة إلى الآخر لإجباره على القيام بسلوك معين يؤدي إلى جملة من الأفعال التي يترتب عليها نوع من الأذى النفسى أو المادى. (أوزي، ٢٠٠٢، ص١٤٦).

ويمكن تعريف العنف الأسري في إطار الدراسة الحالية فيما يلي: هو أي فعل عنيف أو سلوك عدواني ترتب عليه نوع من الأذى النفسى، أو الجسماني، أو المادي يتم توجيهه إلى محاكم الأحوال الشخصية، وذلك لمواجهة هذا الفعل من قبل الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بهذه المحاكم.

٥- مفهوم محاكم الأحوال الشخصية : تعرف محاكم الأحوال الشخصية بأنها آلية قضائية ذات تخصص نوعي في قضايا الأسرة.

ويقصد بمحاكم الأحوال الشخصية في هذه الدراسة (محاكم متخصصة في المملكة العربية السعودية تعنى بالنزاعات والمشكلات الأسرية وتؤلف محكمة الأحوال الشخصية من دائرة أو أكثر، وتكون كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر ، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء. ويجوز أن يكون من بينها دوائر متخصصة بحسب الحاجة)

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: النظريات والدراسات الموجهة للدراسة:

أولاً: النظريات المفسرة للدراسة:

١- **نظرية التحليل النفسي:** تفترض نظرية التحليل النفسي لفرويد إن العدوان غريزة وقوه مولودة مع الفرد، وأن جميع الكائنات البشرية لديها دافع العدوان، ودافع الشهوة الجنسية، وقد يظهر هذان الدافعان في سلوك الفرد بشكل متداخل ومتشابك. (wiehe,1998,p3)، كما يرى أصحاب نظرية التحليل النفسي إن أسباب مشكلة العنف تعود إلى اضطراب في شخصية الفرد، فهم يؤكدون على أهمية التجارب والخبرات التي يمر بها الرجال والنساء على حد سواء في تشكيل شخصياتهم (نيازي، ١٤٢٦هـ، ص٢٠). ومن وجهة نظر أصحاب نظرية التحليل النفسي فإن علاج ضحايا العنف من الزوجات يتطلب علاجاً نفسياً تصحيحياً طويل الأمد، فهذا النوع من العلاج يمكن إن يساعد المرأة في كسر حلقة العنف التي أدت بها إلى اختيار من يسيء معاملتها. (نيازي، ١٤٢٦هـ، ص٢٠).

٢- **نظرية الضغط البيئي والاجتماعي:** يرى أصحاب هذا المدخل إن الضغوط الاجتماعية لها دور بارز في ارتكاب العنف فالمؤيدون لهذه الفكرة بين المسؤوليات المتزايدة للرجل والسلوك العنيف، كما يؤكدون على دور البطالة، والفقر، وانعدام فرص الحياة في تشكيل الضغوط على الشخص مما يزيد بدوره من احتمال ممارسة العنف (زيدان وآخرون، ٢٠٠٢م، ص٨٦).

٣- **النظرية البنائية الوظيفية في تفسير العنف الأسري:** يرى أصحاب هذه النظرية إن النظام الاجتماعي عبارة عن مجموعة من النظم المترابطة ترابطاً وظيفياً وكل جزء يؤدي وظيفة أساسية في هذا البناء تساعد على استمراره (الخطيب، ٢٠٠٥، ص٦)، ولا بد من مواجهة هذه الظاهرة بكل جد واجتهاد من قبل الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمحاكم لتبقى الأسرة مترابطة ويبقى الابن بالقرب من أبيه وتبقى الزوجة في كنف زوجها وفي رعايته مما يؤدي إلى ترابط المجتمع بشكل عام هذا مايراه الباحث .

٤- **نظرية التعلم الاجتماعي :** وهي تفترض إن الأشخاص يتعلمون العنف من خلال ملاحظة غيرهم ممن يمارسون العنف، وأن عملية هذا التعلم تبدأ بالأسرة فبعض الآباء يشجعون أبنائهم على التصرف بعنف مع الآخرين ويطالبونهم بأن لا يكونوا ضحايا

للعنف، كما إن السلوك العدوانى لدى الوالدين داخل الأسرة إنما هو نموذجاً بالنسبة للطفل يرى إن عليه إن يتعلمه ويقلده. (عبدالله لوهاب، ٢٠٠١م، ص١٨٣).

تعقيب على النظريات : فيما سبق عرض لبعض النظريات المفسرة لقضية العنف الأسرى وعلى الأخصائى الاجتماعى الذى يعمل مع حالات العنف الأسرى أن يتبنى انتقاء النظريات أثناء الممارسة وتوظيف أكثر من نظرية، وفكرة تبني الممارسة المهنية لهذه الإستراتيجية بأن الإنسان وحدة متكاملة متفاعلة مع جميع الجوانب النفسية والعقلية والجسمية .

ثانياً: الدراسات السابقة :

١- دراسة (أمانى رفعت ، ٢٠٠٩م) عن برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الأسرى ،حيث ركزت الدراسة على عدد من المهارات منها: مهارة التوجيه ،ومهارة توفير المعونة النفسية، وكشفت الدراسة عن أهم الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين وهم عينة الدراسة ،وهي الحاجة إلى التدريب على أساليب العلاج القصير في العمل مع حالات العنف الأسرى ،وأهمية التدريب على مهارة التوجيه وتنظيم الاتصال والتفاعل داخل الأسرة وحل النزاعات ومهارة تقديم النصيحة ومهارة توفير المعنوية النفسية من خلال بث الثقة في نفوس أفراد الأسرة وتدعيم السلوكيات خلال عملية التدخل المهني.

٢- دراسة (فوزية سببب الزبير، ٢٠١٠ م) بعنوان (ضرورة الاهتمام بمواكبة التطور للممارسين المهنيين) وأكدت على استمرار توفير المعلومات والمعارف المهمة للأخصائيين الاجتماعيين وإثراء الواقع العملي بحالات واقعية تم التعامل معها للتوصل إلى أفضل الأساليب المهنية المناسبة ، وضرورة الاهتمام بالتدريب على إجراء المقابلات الفنية ودراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية المعاصرة والمهارات الخاصة بالممارسة المهنية للمداخل العلاجية الحديثة .

٣- دراسة (الجوهرة آل سعود، ٢٠١١م) عن دور الخدمة الاجتماعية مع حالات العنف الأسرى ضد المرأة في محاكم الأسرة وكان من أهدافها تحديد المهارات اللازمة التي يجب توفرها في الأخصائى الاجتماعى الذى يعمل مع حالات العنف الأسرى، وكانت أهم النتائج إن انصب المهارات المهنية المستخدمة مع الحالات المعنفة في المحاكم هي مهارة الاتصال، والإقناع ،والتفاوض ،والمواجهة ،كذلك مع المتسبب بالعنف تكون هذه المهارات مناسبة ،أما الأساليب العلاجية المناسبة فهي أسلوب العلاج الأسرى،والعلاج المعرفى السلوكى ، ونموذج الممارسة العامة ،ونموذج الدور ،ومفهوم الذات لكلا الحالتين السابقة .

دراسات أجنبية :

١- دراسة " Payne Brian,2008 " وجاءت في ندوة في منظمة الصحة العالمية بجامعة مونت كون بكندا حيث أوضحت الدراسة أن هناك احتياجات تدريبية للعاملين مع ضحايا العنف الأسري لتقديم الخدمات العلاجية ، ومن بين هذه الاحتياجات ضرورة امتلاك والإلمام بمعرفة كافية حول السمات والمظاهر المختلفة للعنف الأسري ، وامتلاك القدرة على اكتساب المهارات التأثيرية في التعامل مع ضحايا العنف الأسري وفقاً لخصوصية وطبيعة كل حالة ، وكذلك ضرورة الإلمام بالمسائل القانونية الخاصة بتقديم المساعدة وخدمات العلاج والرعاية لضحايا العنف الأسري.

٢- دراسة " Bourassa Chantal,2008 " حول الممارسة المهنية مع حالات الأطفال المُساء إليهم الذين تعرضوا للعنف الأسري بمراكز الحماية الاجتماعية ،وقد أوضحت نتائج الدراسة الاستطلاعية لعمل الأخصائيين مع حالات الأطفال المُساء إليهم داخل أسرهم ، أن التركيز على مداخل الممارسة المهنية وتنمية مهارات الأخصائيين العاملين مع تلك الحالات يساعد على مواجهة العقبات المرتبطة بالتدخل المهني وتحقيق الأهداف العلاجية ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة التركيز في برنامج التدخل المهني ونموذج الممارسة العامة على العمل مع أمهات هؤلاء الأطفال .

تعقيب على الدراسات السابقة :

١- اتفقت الدراسات السابقة على إن العنف الأسري أصبح من ابرز الموضوعات التي بدأت تطفو على السطح في الآونة الأخيرة كظاهرة سلوكية تتصف بها العلاقة الأسرية في المجتمع المعاصر لما تواجهه الأسرة من مشكلات ومعوقات وتحديات عديدة .

٢- اتفقت الدراسات السابقة على أهمية توافر المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع حالات العنف الأسري والمرتبطة بمهارات تطبيق أسس الممارسة المهنية .

٣- اتفقت الدراسات على أهمية الإعداد المهني المستمر للأخصائيين الاجتماعيين في الجوانب المعرفية والمهارية لتحسين أدائهم المهني في تقديم خدمات الرعاية لضحايا العنف الأسري والتأكيد على تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لمساعدة الممارسين على اكتساب المهارات والخبرات على أكثر السبل الملائمة لعلاج حالات العنف .

٤- أسهمت الدراسات السابقة بعد الاطلاع عليها في تكوين الإستبانة وهي الأداة التي استخدمها الباحث .

٥- ساعدت الدراسات السابقة في تكوين فكرة كاملة عن الموضوع والجوانب ذات الأهمية فيه، وتم الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وتوجيه أهدافها بشكل دقيق .

المبحث الثاني: العنف الأسري:

أولاً: أشكال العنف الأسري :

أولاً: العنف المادي وينقسم إلى (الزبير ،٢٠٠٨م):

١- العنف البدني أو الجسدي :ويقصد بهذا النوع من العنف السلوك العنيف الموجه نحو الضحية المعنفة بقصد الإيذاء ،أي كل ما يمكن إن يؤدي الجسد ويضره نتيجة التعرض للعنف مهما كانت درجة الضرر ،ولقد أكدت على ذلك العديد من الدراسات مثل دراسة (straus,1998) ،ودراسة (روبير ميشري ،٢٠٠٣م) ، وغيرها من الدراسات حيث تمثل هذا النوع من العنف في الضرب بالأيدي، والأدوات، أو الرفس بالأرجل ،الدفع ،اللطم، والربط بالحبال ،الحبس والحرمان من وجبات الطعام ،محاولة الخنق ،الحرق ،وهذا النوع من العنف يرافقه غالباً نوبات من الغضب الموجه ضد المعنف .

٢- القتل: وهو من أبعث أنواع العنف وأشدّها قسوة ، ولعل معظمها يكون دفاعاً عن الشرف .

٣- الاغتصاب الجنسي: ففي الاغتصاب تتجرع الضحية الآلام النفسية ،وتلازمها الاضطرابات الانفعالية ما قدر لها إن تعيش .

ثانياً: العنف المعنوي والحسي وينقسم إلى (الزبير ،٢٠٠٨م):

١- العنف اللفظي: وهو العنف الذي يهدف إلى التعدي على الضحية بكل ما يؤدي مشاعرها من سب أو شتم أو أي كلام يحمل التجريح ،أو وصفها بصفات مزرية مما يشعرها بالامتهان أو الانتقاص من قدرها .

٢- العنف الرمزي : وهذا النوع من العنف يسميه علماء النفس بالعنف التسلطي ، وذلك لما يتمتع به الفرد المصدر للعنف من ألقدره ،ويشمل التعبير بطرق غير لفظية كاحتقار أو توجيه أهانه كالامتناع من النظر إلى الحالة المعنفة وتجاهل وجودها .

ثانياً: دوافع العنف الأسري:**دوافع العنف الأسري:**

١- **الدوافع الذاتية:** وهي التي تنبع من ذات الإنسان وتقوده إلى ممارسة العنف الأسري ومن بينها ما تربي عليه الفرد من مبادئ في صغره وما عايشه من عنف في بيئته من قديم الزمان أو الجهل بأسس الحياة الزوجية وأسس التربية السليمة أو ما يعانيه الفرد من اضطرابات نفسيه أو ميله لتعاطي الخمر والمخدرات أو ممارسة الأفعال المخلة أو سوء الخلق الذي يصدر من الفرد ويؤثر على حياته بداخل أسرته فينعكس على سلوكياته بداخلها في شكل ممارسة لصنوف من العدوان على أفرادها.

٢- **الدوافع الاقتصادية:** تعكس الدوافع الاقتصادية قضية هامة تحدد جزءاً هاماً من ملامح العنف الأسري باعتبارها سبب قوي وهام يرتبط بالمعيشة الحياتية اليومية وبناحية توفير سبل العيش للأسرة. وهي تمثل رأس الأسباب الدافعة لرب الأسرة لممارسة العنف مع أبنائه أو مع زوجته كسبب يفرغ فيه شحنات خبيته وقشله في توفير ضروريات الحياة المادية والأساسية التي تحتاجها الأسرة.

٣- **الدوافع الاجتماعية:** للعنف الأسري دوافع اجتماعية تتمثل في الخلافات الزوجية المتكررة وتدخل الأهل في الشئون الأسرية مما يفسد الأجواء بين الرجل وزوجته ويعكر صفو علاقتهما. كما يمكن أن تكون الخلافات الزوجية أسبابها التباين الاجتماعي والثقافي والعلمي أو الخلافات العائلية الاجتماعية وتدني الوعي بالعلاقات المختلفة أو تغيير الأدوار بداخل الأسرة الأمر الذي يشعر معه كل فرد أنه هو المسئول عن الأسرة.

ثالثاً: آثار العنف الأسري:

١- **التأثير على الأطفال:** إن تلك الصور العنيفة التي تحدث داخل الأسرة بغض النظر عن تسببها في إحداثها يمكن أن تفرز آثاراً سلبية وضارة بالأسرة، فالشخص الذي مورس في حقه العنف غالباً ما يصاب بنشوء العقد النفسية التي يمكن أن تتطور إلى حالة مرضية علاوة على الاحتمالية الكبيرة بانتهاج ذلك الشخص نفس السلوك العدواني العنيف الذي تعرض له في حياته من قبل، هنالك رواسب سلبية يمكن أن تصيب الطفل بسبب ما يتعرض له وما يلاقه من اعتداء وأذى بمختلف ضروبه فتتمو معه وتزداد.

٢- **التأثير على النساء:** يؤثر العنف الأسري على المرأة مثلما الطفل، فكما يقال فإن هناك علاقة وطيدة تجمع بين عيش المرأة بأمان وبين رعايتها لطفلها والعنف الأسري ضد النساء أخذ في الانتشار على المستوى العالمي متخذاً العديد من الأشكال والصور كما

أنه يرتبط ثقافياً بنوع العادات والتقاليد السائدة بالمجتمع المعني والمتعلقة بدور الرجل تجاه المرأة. من جانبها تفيد إحصائيات منظمة الصحة العالمية أن ثلثي النساء في العالم يتعرضن للإساءة والأذى البدني جراء العنف ضدهن بالمنزل. ومن خلال العديد من البحوث والدراسات التي تناولت العنف ضد المرأة اتضح أن انتهاك الزوجة يحوز أعلى معدلات العنف القاسي.

المبحث الثالث: التدخل المهني للخدمة الاجتماعية مع العنف الأسري:
أولاً: الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي مع حالات العنف الأسري في محاكم الأحوال الشخصية :

١- **دور الوسيط:** يمكن أن نصف دور الأخصائي الاجتماعي داخل الأسرة بالوسيط الذي يكون على درجة كبيرة من الحيادية وذلك بغرض مشاركته للأسرة فيما يقود إلى التخلص من ظواهر العنف الذي يسود بداخلها. ومن خلال عملية التوسط يتجاوز الأخصائي الاجتماعي عملية تطبيق المهارات والأساليب إلى عملية الفهم المتكامل والشامل للهدف والتأثير الذي يمكن أن تحدثه عملية التدخل المهني، فهو هنا وسيط اجتماعي يتدخل بمهنيته ومعرفته وخبرته ومؤهلاته وينتقل من عملية التطبيق إلى التعامل مع اعتبارات عميقة تسند الفرضيات الداعمة لعملية التدخل المهني المطلوبة من الخدمة الاجتماعية (Flynn, 2005).

٢- **دور الممكن:** ويتمثل دور الأخصائي الاجتماعي كممكن في مساعدة العميل لاكتشاف مناطق القوة بداخله وإحداث التغيير المطلوب بقصد، وفي دور التمكين يساعد الأخصائي الاجتماعي العميل على التعبير بوضوح عن حاجاتهم وتوضيح وتحديد مشكلاتهم واكتشاف استراتيجيات الحل واختيار الإستراتيجية المناسبة وتنمية قدراتهم للتعامل مع مشكلاتهم بفاعلية أكثر. (الجوهرة، ٢٠١١م، ص١٦٢).

٣- **دور المفاوض:** المفاوض يحضر مع الأطراف المشتركة في الصراع ويحاول المساومة لإيجاد حل وسط وموافقة مقبولة مشتركة بين الطرفين، كما يحاول الأخصائي الاجتماعي كمفاوض في حالات العنف إيجاد أرضية مشتركة يحاول إن يعيش فيها الطرفين معا (السروجي، ٢٠٠٩م، ص٤٥).

٤- **دور المدافع:** دور الأخصائي الاجتماعي كمدافع يتم من خلال استخدام القنوات الشرعية للوصول للجهة التي تضع السياسات وتقرها من أجل توضيح الخلل في هذه السياسات أو الحاجة إلى تغيير بعض اللوائح والقوانين من أجل توفير الخدمة للعملاء

، والأخصائي الاجتماعي الذي يعمل في محاكم الأحوال الشخصية مع حالات العنف الأسري وبحكم تواجده في المحاكم باستطاعته الوصول إلى متخذي القرار وتوضيح الخلل في بعض السياسات الخاصة بالمعنفين وتوضيح الحاجة إلى تغيير بعض القوانين واستحداث قوانين وسياسات لمصلحة هذه الفئة (سليمان وآخرون، ٢٠٠٥م، ص١٤٦).

ثانياً: مراحل التدخل المهني مع حالات العنف الأسري : (الجوهرة، ٢٠١١م):

- ١- **تقدير الموقف:** وتشمل هذه المرحلة التحديد الدقيق للمشكلة أو السلوك المراد تغييره ،إن تحديد المشكلة هو أولى الخطوات نحو حلها ،ويتركز العمل في هذه المرحلة على التفاعل بين العميل والمشكلة ،والمساعدة المطلوبة ،كذلك الموقف نفسه ،ويحاول الأخصائي الاجتماعي ترتيب المعلومات التي تم التوصل إليها حول العميل والموقف والمشكلة التي يواجهها بغرض التوصل للقرار المناسب المتعلق بالأهداف التي يرغب في تحقيقها .
- ٢- **بناء العلاقة المهنية:** وتعتبر العلاقة المهنية عصب عملية المساعدة ، وتعتبر جسر التواصل بين الأخصائي الاجتماعي والحالة المعنفة، والعلاقة الجيدة هي التي توفر إطار جيد للتعلم والتقليل من حدة القلق وتخلق دافعا قويا للتغيير ، وذلك لما تبعته للحالة المعنفة من ثقة في النفس وتقدير للذات ،مما يجعله يغير النظرة إلى نفسه إلى نظرة جيدة مليئة بالتفاؤل والرضا والاحترام .
- ٣- **تشخيص المشكلة:** وهذه المرحلة مهمة لان التشخيص السليم يؤدي إلى الانتقاء السليم للوسائل العلاجية المناسبة وتحديد استراتيجيات التدخل المهني الملائمة للشكل والنوع من حالات العنف الأسري وبالتالي الحصول على نتائج علاجية جيدة (الجوهرة ،٢٠١١م، ص٢١٦).
- ٤- **تحديد الأهداف العلاجية:** وفي هذه المرحلة يقوم الأخصائي الاجتماعي بتحديد الأهداف العلاجية الرئيسية والفرعية الخاصة بعلاج المشكلة وترتيبها وجعل هناك بدائل علاجية إن الهدف الرئيسي مع حالات العنف الأسري هو تأمين الأمان النفسي للمعنف وتغيير اتجاهات وسلوكيات المتسبب في العنف(الجوهرة ،٢٠١١م، ص٢١٦).
- ٥- **تثبيت التغيير:** وذلك بتثبيت وتدعيم التغيير الحاصل وتهيئة البيئة الخارجية لاستقباله والتعامل معه بمرونة، وقد يحتاج الأخصائي إلى تدريب العميل في هذه المرحلة إلى بعض المهارات التي تساعد على حفظ النتائج الايجابية الناتجة عن

مراحل التدخل الأولى دون تدخل الأخصائي الاجتماعي مما يجعله أكثر اعتماداً على نفسه من جهة، وعدم عودته لنفس المشكلة من جهة أخرى (الدامغ، ١٩٩٦م، ص ١٥)

ثالثاً: المداخل العلاجية في العمل مع الأسرة:

العلاج السلوكي: يعد العلاج السلوكي من أهم أنواع العلاج الذي يستخدمه الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون وغيرهم من المهتمين ببعض مهن المساعدة الإنسانية، وينطلق هذا النوع من العلاج من النظرية السلوكية أو المدرسة السلوكية كإحدى المدارس المستخدمة في علم النفس بشكل واسع (جيرين علي، د.ت، ص ٣٠).

نموذج حل المشكلة: هذا النموذج يستند إلى قاعدة نظرية مشتقة من علم النفس، بجانب علم النفس الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي والتعاملات التي تتم أثناء ممارسة الأدوار الاجتماعية (حسن، ٢٠٠٢م، ص ٣١).

نموذج التركيز على المهام: يعرف النموذج بأنه إطار عملي للممارسة المهنية يتضمن تحديد المتغيرات الأساسية للممارسة، أو هو أداة يبنى على أساس مكونات مهارية واستخدام القدرات الذهنية لتصور الواقع التطبيقي ويعد نموذج التركيز على المهام شكل من أشكال ممارسة الخدمة الاجتماعية الذي ظهر في بداية السبعينات، حيث كان أول عرض لهذا النموذج في كتاب "وليم ريد" و "لورا إيبنتشين" عام ١٩٧٢م. ويعتمد نموذج التركيز على المهام على فكرتين أساسيتين، هما: (البناء المحدد للوقت) بمعنى أن يتم التنفيذ في وقت محدد ومتفق عليه بين الأخصائي الاجتماعي والعميل)، واستخدام أساليب (العلاج القصير): ويستهدف مساعدة الأفراد على تحديد المهام اللازمة لمواجهة المشكلات، والقيام بالأنشطة اللازمة لتنفيذ المهام المتفق عليها بين الأخصائي الاجتماعي والعميل. ويعتمد النموذج على المهام كأداة أساسية لحل المشكلة.

رابعاً: المهارات المهنية التي يجب أن يتمتع بها الأخصائي الاجتماعي:

مفهوم المهارة: المهارة في اللغة العربية تعني: (مهر بالشيء)، أي أحكمه وصار حاذقاً به فهو ماهر. وتعرف المهارة في العلوم الاجتماعية بأنها: العمليات المختلفة التي يمكن للفرد عن طريقها الحكم موضوعياً على المتغيرات وإمكانية التأثير فيها.

مفهوم مهارة الممارسة في الخدمة الاجتماعية: هي قدرة الأخصائي الاجتماعي على استخدام النظريات والمبادئ العلمية والمهنية في مجالات الممارسة المهنية لتحقيق عملية المساعدة في حدود الإمكانيات والأهداف المتاحة في المجتمع، أو هي براعة الأخصائي

الاجتماعي في القيام بعمليات الاتصال وتقرير المشكلات والإمكانيات والربط بين الاحتياجات والموارد بما يسهم في تغيير البنية الاجتماعية وتحقيق الأهداف (تصنيف فهمي وأبو المعاطي، ٢٠٠٩م، ص ١٣).

مهارات الممارسة المهنية في العمل مع الأسرة:

(١) مهارات شخصية: وهي سمات أساسية تساعد على تحقيق أهدافه وأهداف المؤسسة التي يعمل بها والمجتمع بسهولة مثل: الاتزان النفسي والعاطفي، القدرة الصحية، السلامة الجسمية، الصفات الخلقية، الأمانة، الضمير الحي، الكفاية الذهنية، الوعي الذاتي، تحمل المسؤولية، القدوة الحسنة، القدرة على الابتكار والتجديد وتقبل الأفكار، سعة الإطلاع بالمعرفة، بالإضافة إلى العديد من الصفات التي تتعلق بالمظهر وغيره.

(٢) مهارات أكاديمية: ومنها: التمكن من المادة العلمية، الإطلاع على المصادر الحديثة المختلفة، سعة الإطلاع في مجال التخصص، الإطلاع على كل ما هو جديد في المعرفة، القدرة على عمل أبحاث تطبيقية لخدمة المجتمع.

(٣) مهارات ثقافية: ومنها: سعة الإطلاع على مواد مختلفة عن تخصصه، الإطلاع على المشكلات العالقة، المشاركة في المؤتمرات، لديه معرفة كافية بالعقيدة والتراث الإسلامي.

(٤) مهارات مهنية:

(أ) مهارات التعامل مع الأفراد: ومن أبرز هذه المهارات:

- مهارة تقبل وتقدير المشاعر.

- مهارة التأثير لتعديل السلوك.

(ب) مهارات تخطيطية: ومن أبرز هذه المهارات:

- اكتشاف وتحديد المشكلات.

- مهارة تقدير الاحتياجات.

(ج) المهارات القيادية: ومن أبرزها

- القدرة على تحديد الأهداف.

- القدرة على التوجيه والعمل الجماعي.

(د) المهارات الاتصالية والسلوكية، ومن أبرزها:

- مهارة التفاعل الجمعي.

- مهارات الاتصال اللفظي.

(هـ) المهارات التطبيقية، ومن أبرزها:

- القدرة على تحديد الوسيلة المناسبة للمساعدة.
- القدرة على اكتشاف واستغلال الإمكانيات والموارد المتاحة في البيئة والمجتمع.

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: نوع ومنهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام العينة العشوائية البسيطة.

ثانياً: حدود الدراسة: الحدود المكانية: وهو موقع مجتمع البحث ،حيث طبقت هذه الدراسة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية التابعة لوزارة العدل في كل من منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة ومنطقة تبوك ومنطقة المدينة المنورة.

الحدود البشرية: جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية بالمملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٩٦).

الحدود الزمنية: الفصل الدراسي الثاني لعام ١٤٣٤هـ - ١٤٣٥هـ واستغرقت مدة أربعة أشهر.

ثالثاً: مجتمع الدراسة: جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية التابعة لوزارة العدل بالمملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٩٦) أخصائي اجتماعي .

رابعاً: عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية بوزارة العدل بالمملكة العربية السعودية .

خامساً: أداة الدراسة: أداة جمع البيانات (الاستبانة).

سادساً: صدق أداة الدراسة:

أولاً: الصدق الظاهري: تم عرض أداة الدراسة على عدد من الخبراء والمتخصصين وتم الطلب منهم بدراسة الأداة وإبداء آرائهم فيها. وقد قدموا ملاحظات قيمة أفادت الدراسة.

ثانياً: الاتساق الداخلي: قام الباحث باستخراج معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة في عينة استطلاعية من خارج عينة البحث، ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة:

جدول رقم (١) معامل الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة

معامل الارتباط	المحور
**٠.٨٣٢	الاحتياجات المهارية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية للتعامل مع العنف الأسري
**٠.٨٣٤	الاحتياجات المعرفية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف الأسري في محاكم الأحوال الشخصية
**٠.٨٠٦	اتجاهات الأخصائي الاجتماعي في العمل مع حالات العنف الأسري في محاكم الأحوال الشخصية

وكما يتضح من الجدول السابق فإن قيم معاملات الارتباط للمحاور بالدرجة الكلية للاستبانة تراوحت ما بين (٠.٨٠٦) و (٠.٨٣٢) مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي بما يعكس درجة عالية من الصدق لمحاور الاستبانة. ثبات أداة الدراسة: استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha). ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة.

جدول رقم (٣) معاملات ثبات أداة الدراسة طبقاً لمحاورها المختلفة

معامل الفايكرونباخ	عدد الفقرات	المحور
٠.٨٢١	٢٥	الاحتياجات المهارية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية للتعامل مع العنف الأسري
٠.٨٦٢	١٨	الاحتياجات المعرفية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف الأسري في محاكم الأحوال الشخصية
٠.٨٣٧	٧	اتجاهات الأخصائي الاجتماعي في العمل مع حالات العنف الأسري في محاكم الأحوال الشخصية
٠.٨٣٨	٥٠	الاستبانة ككل

يتضح من الجدول السابق إن قيم معاملات الثبات جميعها قيم عالية حيث تراوحت قيم معاملات الثبات في الاستبانة بين (٠.٨٢١-٠.٨٦٢) وبلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة (٠.٨٣٨)، وتشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

سابعاً: المعالجة والأساليب الإحصائية المستخدمة: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحرافات المعيارية.

ثامناً: صعوبات الدراسة:

- ١- قلة الدراسات التي اهتمت بمجال الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين بشكل عام، وندرته في مجال المحاكم بشكل خاص .
- ٢- البعد المكاني للعينة مترامي الأطراف حيث كان وجود مجتمع الدراسة في اغلب مناطق المملكة العربية السعودية وليس في مكان محدد.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

أولاً: الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

١- توزيع أفراد العينة حسب العمر:

جدول رقم (٤) توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
من ٢٢ إلى ٢٩ سنة	٣١	٧٢.١
من ٣٠ إلى ٣٩ سنة	١٢	٢٧.٩
المجموع	٤٣	١٠٠.٠%

٢- توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

جدول رقم (٥) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	٤٣	١٠٠.٠%
المجموع	٤٣	١٠٠.٠%

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٥) أن أفراد العينة كلها من الذكور بنسبة ١٠٠% ويمكن استنتاج أن مهنة الخدمة الاجتماعية في محاكم الأحوال الشخصية تمارس من قبل أخصائيين اجتماعيين.

٣- توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٦) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية %
متزوج	٢٦	٦٠.٥

غير متزوج	١٧	٣٩.٥
المجموع	٤٣	%١٠٠.٠

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٦) أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من المتزوجون حيث بلغت نسبتهم ٦٠.٥% في حين بلغت نسبة غير المتزوجين ٣٩.٥%.

٤- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس خدمة اجتماعية	٢٩	٦٧.٤
بكالوريوس علم اجتماع	١٣	٣٠.٢
بكالوريوس علم نفس	١	٢.٣
المجموع	٤٣	%١٠٠.٠

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٧) أن معظم أفراد عينة البحث هم من الحاصلين على بكالوريوس خدمة اجتماعية حيث بلغت نسبتهم ٦٧.٤% وبلغت نسبة الحاصلين على بكالوريوس علم اجتماع ٣٠.٢% في حين بلغت نسبة الحاصلين على بكالوريوس علم نفس ٢.٣%.

٥- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (٨) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من ٥ سنوات	٤٣	%١٠٠.٠
المجموع	٤٣	%١٠٠.٠

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٨) أن جميع أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم تنتمي للفئة أقل من ٥ سنوات ١٧.٨% بنسبة ١٠٠.٠% قلة خبرة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية .

٦- توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية في مجال العمل:

جدول رقم (٩) توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية في مجال العمل

عدد الدورات التدريبية في مجال العمل	العدد	النسبة المئوية %
لم احصل على أي دوره	٦	١٤

تدريبه		
أقل من ٥ دورات	٣٦	٨٣.٧
من ٥ إلى ٩ دورات	١	٢.٣
المجموع	٤٣	%١٠٠.٠

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٩) أن معظم أفراد عينة الدراسة حصلوا على أقل من ٥ دورات تدريبية في مجال العمل حيث بلغت نسبتهم ٨٣.٧%.

المحور الثاني: الاحتياجات المهنية:

السؤال الأول: ما هي المهارات التي يجب إن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري ؟. للإجابة على المحور الثاني من محاور الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمهارات التي يجب إن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري ويبين الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية لتلك المهارات.

جدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للمهارات التي يجب إن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري

م	المهارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
١	مهارة التوجيه	٢.٨١	٠.٢٩٣	٤	مهم جدا
٢	مهارة التقدير وتوفير المعلومات	٢.٥٦	٠.٥٣٧	٩	مهم جدا
٣	مهارة المعاونة النفسية	٢.٨٣	٠.٢٧٥	٣	مهم جدا
٤	مهارة التوضيح	٢.٧٦	٠.٣٥٩	٥	مهم جدا
٥	مهارة تقديم النصيحة	٢.٧٢	٠.٣٢٥	٧	مهم جدا
٦	مهارة المواجهة	٢.٧٣	٠.٣٧٣	٦	مهم جدا
٧	مهارة الاقناع	٢.٥٨	٠.٦٢٦	٨	مهم جدا
٨	مهارة الاتصال	٢.٨٧	٠.٣٢٩	٢	مهم جدا
٩	مهارة تسجيل الحالات وتطبيق المبادئ والقيم	٢.٩٥	٠.٢١٣	١	مهم جدا
	أهمية المهارات التي يجب إن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات	٢.٧٦			مهم جدا

العنف الأسري

قد تبين في هذا المحور تبين من خلال النتائج أن هناك مهارات أخرى يحتاج لها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري وهي مهارة الملاحظة ومهارة المقابلة ولما لها من أهمية في عملية التدخل المهني ويستفيد منها الأخصائي الاجتماعي

بشكل اكبر. ويتفق هذا مع دراسة Edward and Rudolph john, 1996

المحور الثالث: الاحتياجات المعرفية ويتضمن الإجابة على التساؤل التالي: للإجابة على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعارف التي يجب إن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري وببين الجدول رقم (٢٠) المتوسطات الحسابية لتلك المعارف.

جدول رقم (٢٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للمعارف التي يجب إن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري

م	المعارف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
١	احتياجات الأخصائي الاجتماعي التدريبية فيما يخص ظاهرة العنف الأسري	٢.٨٨	٠.٢١٧	١	مهم جدا
٢	النظريات الأنسب لمواجهة العنف الأسري في محاكم الأحوال الشخصية	٢.٢٥	٠.٦٢٤	٣	مهم
٣	المدائل العلاجية الأنسب لمواجهة العنف الأسري في محاكم الأحوال الشخصية	٢.٨١	٠.٣٤٠	٢	مهم جدا
	أهمية المعارف التي يجب إن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري	٢.٦٢			مهم جدا

يتبين من الجدول السابق رقم (٢٠) أن قيمة المتوسط العام لمجموع درجات استجابة أفراد عينة الدراسة لأهمية المعارف التي يجب إن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري بلغت (٢.٦٢) وتشير الى أهمية كبيرة، وحصلت المعارف التي يجب إن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية بوزارة العدل بالمملكة

العربية السعودية ومشروع الملك عبد الله لتطوير القضاء على متوسطات حسابية ما بين مهم ومهم جدا حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للمهارات بين (٢.٢٥-٢.٨٨).
المحور الرابع: اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين نحو العمل بمحاكم الأحوال الشخصية في مواجهة العنف الأسري، وللإجابة على السؤال الثالث من أسئلة الدراسة قام الباحث بتخصيص (٧) فقرات لقياس الاتجاهات التي يجب إن يلم بها الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري، وفيما يلي عرض نتائج إجابات أفراد العينة:
 جدول رقم (٢٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين في تعاملهم مع حالات العنف الأسري مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
١	من الضروري توافر الاستعداد والرغبة لدى الأخصائي الاجتماعي العامل مع حالات العنف الأسري	٢.٩٣	٠.٢٥٨	١	أوافق بشدة
٦	التعامل مع حالات العنف الأسري يجعلني أطور من أدائي	٢.٨٦	٠.٤١٣	٢	أوافق بشدة
٧	يعد عمل الأخصائي الاجتماعي مع حالات العنف الأسري من أهم مجالات الممارسة المهنية	٢.٨٦	٠.٣٥١	٣	أوافق بشدة
٣	يعد العمل مع الحالات المعنفة اسريا رسالة إنسانية نبيلة	٢.٨٤	٠.٣٧٤	٤	أوافق بشدة
٢	أكون سعيدا أثناء عملي مع حالات العنف الأسري	٢.٥١	٠.٥٥١	٥	أوافق بشدة
٥	التعامل مع حالات العنف الأسري ليست في محاكم الأحوال الشخصية	١.١٢	٠.٣٢٤	٦	غير موافق
٤	أنا مضطر للعمل مع حالات العنف الأسري بالمحاكم دون رغبة مني	١.٠٩	٠.٤٢٦	٧	غير موافق

يتبين من الجدول السابق (٢٤) أن فقرات محور اتجاهات الأخصائي الاجتماعي في تعامله مع حالات العنف الأسري حصلت على متوسطات حسابية تقع ما بين درجة غير موافق ووافق بشدة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (١.٠٩-٢.٩٣).

ملخص النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج العامة للدراسة:

- يتضح من الدراسة إن أعلى نسبة لأعمار الأخصائيين الاجتماعيين تمثلت في الفئة من ٢٢ سنة إلى ٢٩ سنة بنسبة (٧٢%)، ثم تليها الفئة العمرية من سن ٣٠ سنة إلى ٣٩ سنة بنسبة (٢٧%).
- يتضح من الدراسة أن اغلب أفراد العينة ممن يحملون مؤهل بكالوريوس خدمة اجتماعية بنسبة (٦٧.٤%)، ثم يليهم من يحملون مؤهل بكالوريوس علم اجتماع بنسبة (٣٠,٢%) ، ثم يليهم من يحملون مؤهل بكالوريوس علم نفس بنسبة (٢,٣%).

- أوضحت الدراسة إن جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية سنوات الخبرة لديهم أقل من خمس سنوات بنسبة (١٠٠%).
- أوضحت الدراسة أن عمل الأخصائي الاجتماعي مع حالات العنف الأسري من أهم مجالات الممارسة المهنية بمتوسط حسابي (٢,٨٦).

ثانياً: التوصيات :

- ضرورة تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين وتمكينهم من ممارسة اختصاصهم داخل أروقة محاكم الأحوال الشخصية
- فتح المجال الوظيفي للأخصائيين الاجتماعيين للعمل في محاكم الأحوال الشخصية.
- تكثيف الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين وتطوير أدائهم المهني بمزيد من المهارات والمعارف .

ثالثاً: البحوث والدراسات المستقبلية:

- مدى ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية لمهارة حل المشكلة .
- المشكلات الناجمة عن قصور تطبيق المهارات المهنية مع الحالات المعنفة اسرياً بمحاكم الأحوال الشخصية .
- الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمحاكم في مواجهة مشكلة انحراف الأبناء .

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية:

- القرآن الكريم
- ابراهيم انيس وآخرون، (١٩٧٢م-٢)، المعجم الوسيط، القاهرة
- أبو العلا، زينب حسين وآخرون، (١٩٨٩م)، الاتجاهات المعاصرة في خدمة الفرد كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- ابن منظور (٢٠٠٠م-١)، لسان العرب، دار صادر، بيروت
- أحمد، سالم صديق، (١٩٨٦م)، نموذج لممارسة خدمة الفرد مع المشكلات السلوكية، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض
- احمد، فاطمه امين، (١٩٩٩م)، مقياس العنف الأسري استراتيجيات وسبل المواجهة والوقاية، بحث منشور في مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية بحلول، العدد السادس
- احمد زيدان وآخرون، (٢٠٠٢م)، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة
- الاصغر، احمد عبدا لعزیز (٢٠١١م) مشكلة العنف الأسري في المجتمع العربي الراهن، جامعة نايف الامنية للعلوم العربية، المجله العربية للدراسات الامنيه مجلد ٢٧ عدد ٥٢
- النير، محمد عمر، (١٩٩٧)، العنف العائلي، الطبعة الأولى، اكااديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض
- الجبرين، جبرين علي، (د.ت)، الإرشاد الاجتماعي، كتاب غير منشور، المركز الخيري للإرشاد الاجتماعي والاستشارات الأسرية، الرياض
- الجعفر اوي، أسماء محمد إبراهيم، (٢٠٠٣م)، نحو برنامج تدريبي لزيادة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية. رسالة ماجستير، الفيوم: جامعة القاهرة، كلية العلوم الاجتماعية
- الجهني، عبد العزيز حمدي أحمد، (٢٠٠٦م)، الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي. الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- الخطيب، سلوى (٢٠٠٥م)، العنف الأسري ضد المرأة في مدينة الرياض، دراسه على المترددين لمستشفى الرياض المركزي والمركز الخيري للإرشاد الاجتماعي والاستشارات الاسرية، مركز الدراسات الجامعيه للبنات، الرياض

- الدرويش، فواز (٢٠٠٨م)، العنف الأسري انواعه ودوافعه والحوالالمقترحة، مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر، العراق ،
 - الداغ، سامي، (١٩٩٦م)، الانتقائيه النظرية في الخدمة الاجتماعية، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الرياض
 - الرشيدى، بشير صالح وراشد علي، (٢٠٠٠م)، مقدمة في الإرشاد النفسي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت
 - الزبير، فوزية سبيت، (٢٠١٠م)، دراسة الاحتياجات التدريبية للاخصائيات الاجتماعيات العاملات في الجامعات، بحث منشور بمجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، عدد ٢٩، الجزء السابع، جامعة حلوان
 - الزبير، فوزية سبيت، (٢٠٠٨م)، ورقة عمل مقدمة من دار التربية للفنتيات، الشارقة في المؤتمر العربي الإقليمي لحماية الأسرة. المقام في الأردن.
 - السروجي، طلعت مصطفى وماهر أبو المعاطي، (٢٠٠٩م)، ميادين ممارسة الخدمة الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة.
 - السروجي، طلعت، (٢٠٠٩م)، الخدمة الاجتماعية أسس النظرية والممارسة، المكتب الجامعي، الاسكندرية .
 - السيد، رضا محمد، (٢٠٠٨م)، الاحتياجات التدريبية بين النظرية والتطبيق واساليب اعداد الخطه التدريبية، الشركة العربية المتحدة للتسويق القاهرة.
 - السيد، منال فاروق، (٢٠٠٠م)، العنف ضد الزوجة الريفية، المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان
 - الشيخ، عبدالسلام حسن، (٢٠٠٥م)، علاقة المتغيرات الأسرية بالعنف ضد الاطفال، المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر
 - آل سعود، الجوهرة بنت سعود، (٢٠١١م)، دور الخدمة الاجتماعية مع حالات العنف الأسري ضد المرأة في محاكم الأسرة، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر
 - آل سعود، منيرة، (٢٠٠٠م)، ايذاء الاطفال، انواعه واسبابه، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض
 - الشبيب، كاظم، (٢٠٠٧م)، العنف الأسري قراءه في الظاهرة من اجل مجتمع سليم، المركز الثقافي العربي، بيروت
- قائمة المراجع الأجنبية:

1-BOURASSA CHANTAL,(2008), CHILD WELFARE WORKERS PRACTICE IN CASES INVOLVING DOMESTIC VIOLENCE ,UNIVERSITY DE MONCTON , CHILD ABUSE REVIEW.VOL17(3),MAY-JUN ,2008M)

2-GUMS ,EDWARD AND RUDOLPH JOHN,(1996)THE QUEST FOR RATIONALITY:PROFESSIONALS AND THEIR WORK IN FAMILY COURT (THEORY-ORGANIZATION-BUREAUCRACY,LOW) THE UNIVERSITY OF WISCONSIN,PHD,ABST